

نَسَائِمُ الْوَرِيفِ

نَظْمُ الْمُخْتَصِرِ اللَّطِيفِ

نظم

خالد بن بندر الغنامي

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه أجمعين

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ / ٢٠٢٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





مَقْدَمَةٌ

١. أَحْمَدُ رَبِّي خَالِقَ الْأَكْوَانِ
مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ الْعَدْنَانِي
٢. فَالْفِئَةُ عِنْدَ كُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ
أَهَمُّ عِلْمٍ أَوْ مِنْ الْمُهِمِّ
٣. وَضَبْطُهُ مِنْ غَيْرِ حَفِظٍ دُونَهُ
خَرَطُ الْقَتَادِ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ
٤. وَهَذِهِ أَرْجُوزَةٌ قَدْ جَمَعَتْ
مُهِمَّةً بِقَدْرِ مَا قَدْ وَسَعَتْ
٥. سَمَّيْتُهَا نَسَائِمَ الْوَرِيفِ
تَهَبُّ بِالْمُخْتَصِرِ اللَّطِيفِ
٦. فِي مَذْهَبِ ابْنِ شَافِعِ الْمُطَّلِبِي
يَا حَبْدًا مَذْهَبُهُ مِنْ مَذْهَبِ



٧. إِذْ هُوَ فِي مَا هَهُنَا يُقَدِّمُ

وَقَوْلُهُ يَقُولُ فِيهِ الْمُعْظَمُ

٨. جَاءَتْ عَلَى مَسَائِلِ الْعِبَادَةِ

بِلا تَفَارِيعَ وَلَا زِيَادَةَ

٩. وَاللَّهُ أَرْجُو فَضْلَهُ وَنِعْمَتَهُ

وَجُودَهُ وَسِتْرَهُ وَرَحْمَتَهُ





فصل: في معتمد الفتوى في المذهب

١٠. مُعْتَمَدُ الْفَتَاوَى بِفَقْهِ الشَّافِعِيِّ
١١. مَا وَافَقَ النَّوَاوِي فِيهِ الرَّافِعِيُّ وَعِنْدَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْفَتَاوَى
١٢. إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّافِعِيِّ تَرْجِيحٌ فَالْأَكْثَرُونَ قَدَّمُوا النَّوَاوِي
١٣. مِنْ كُتُبِهِ التَّحْقِيقُ فَالْمَجْمُوعُ ثُمَّ وَالْخُلْفُ فِي النَّوَاوِي فَالصَّحِيحُ
١٤. تَنْقِيحُهُ وَبَعْدَهُ الرَّوَضَةُ ضُمَّ إِلَيْهِمُ الْمِنْهَاجُ ثُمَّ قَدَّمَ
١٥. مَا فِي فَتَاوِيهِ فَشَرَحَ مُسْلِمٌ وَأَخْرَجَ التَّصْحِيحَ لِلتَّنْبِيهِ
- فَمَا لَهُ مِنْ نَكْتٍ عَلَيْهِ



١٦. واعْتَمَدُوا بَعْدَهُمَا فِي التَّقْلِ
مَا قَدْ رَأَى الْهَيْتَمِي وَالرَّمْلِي
١٧. وَالْهَيْتَمِي يُعْرِفُ بِالتَّمَكُّنِ
فِي الْفِقْهِ فَهُوَ عُمْدَةٌ فِي الْيَمَنِ
١٨. وَغَيْرَهَا فِي اخْتِلَافِ كُتُبِهِ
يُقَدِّمُ التُّحْفَةَ كُلَّ مَنْ نَبِهَ
١٩. فَالْفَتْحَ ثُمَّ الشَّرْحَ لِلْعَبَابِ
إِذْ قَدْ سَعَى فِيهِ لِلِاسْتِعَابِ
٢٠. وَلَا تُجْزِ فُتُوى وَلَوْ رَوَايَهُ
تُخَالِفُ التُّحْفَةَ وَالنَّهَائَةَ
٢١. أَمَّا الَّذِي لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ
فَزَكَرِيَّا قَدَّمُوا أَقْوَالَهُ



٢٢. وَهُوَ الَّذِي أَلْفَ شَرَحَهُ الْغُرُرُ

أَتَى بِمَا لَمْ يَأْتِ فِيهِ مَنَ غَبَرُ

٢٣. وَبَعْدَهُ الْخَطِيبُ فَالزِّيَادِيُّ ثُمَّ

حَاشِيَةُ ابْنِ قَاسِمٍ وَبَعْدُ ضُمَّ

٢٤. عَمِيرَةُ فَا بُو الصَّيَّا فَالْحَلْبِيُّ

مَا لَمْ يَكُنْ خُلْفَ لِأَصْلِ الْمَذْهَبِ

٢٥. فَالشُّوْبَرِيُّ يَلِيهِ فَالعِنَانِيُّ

وَاخْتِيرَ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الشَّانِ

٢٦. بِأَنَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ فِي الْمَذْهَبِ

أُمَّةٌ فَمَا حَاكُوهُ صَوَّبِ





باب الطهارة

فصل: في فروض الوضوء وسننه

٢٧. فُرُوضُهُ: النِّيَّةُ بالتَّعْيِينِ

فَالْغُسْلُ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ

٢٨. فَمَسْحُ رَأْسِ أَيِّ مَا تُصِيبُ

فَالْغُسْلُ لِلرِّجْلَيْنِ فَالتَّرْتِيبُ

٢٩. وَالسُّنَنُ الْمَشْهُورَةُ: السَّوَاكُ

بِالْعُودِ وَالْمُقَضَّلُ الْأَرَاكُ

٣٠. فَالْغُسْلُ لِلْكَفَّيْنِ فَالتَّمَضُّضُ

مُسْتَنْشَقًا مِنْ بَعْدِهِ يُفْتَرَضُ

٣١. مَثَلَتْ الْجَمِيعَ ضِمْنَ السُّنَنِ

فَالْمَسْحُ لِلرَّأْسِ كَذَا لِلْأُذُنِ



٣٢. وَلِلصَّامِخِينَ مَعَ التَّطْوِيلِ

لُغْرَةً لَهُ مَعَ التَّحْجِيلِ

٣٣. وَخَلَّلِ اللَّحِيَةَ كَالْأَصَابِعِ

ثُمَّ الْمَوَالَةَ بِغَيْرِ قَاطِعِ

٣٤. وَلَا يُعَانُ فِي الْوَضُوِّ بِالصَّبِّ أَوْ

تَنْشِيفِهِ بِخَرْقَةٍ كَمَا حَكَّوْا





فصل: في نواقض الوضوء

٣٥. وَيَنْقُضُ الْوُضُوءَ: مَا قَدْ خَرَجَا
مِنْ مَخْرَجِيهِ وَالْمَنِي مَا أُدْرِجَا
٣٦. وَأَنْ يَزُولَ الْعَقْلُ أَيَّ زَمَنِ
سِوَى الَّذِي نَامَ مَعَ التَّمَكُّنِ
٣٧. وَيَنْقُضُ التَّقَاءُ بَشْرَةَ الذَّكَرِ
بِالْأُنْثَى إِنْ كَانُوا كِبَارًا وَاعْتَبَرُ
٣٨. بَعْدَ التَّقْضِ مِنَ الْمَحَارِمِ
وَمَسُّهُ لِقُبْلِ لِأَدْمِي
٣٩. وَدُبُرِ بَبَاطِنٍ مِنْ كَفِّ
أَوْ مِنْ أَصَابِعِ بِمِثْلِ الْوَصْفِ



فصل: فيما يحرم على المحدث

٤٠. وَحَرَّمَ: الصَّلَاةَ وَالتَّطَوُّفَا

وَأَنْ يَمَسَّ بِيَدَيْهِ الْمُصْحَفَا

٤١. وَحَمَلَهُ وَاللَّوْحَ مَكْتُوبًا مَعَهُ

وَحَلَّ حَمْلَ مُصْحَفٍ فِي أُمَّتَعَهُ

٤٢. أَوْ مِنْ مُمَيِّزٍ أَوْ الدَّرَاهِمِ

أَوْ مَسَّهُ لِلدَّرْسِ وَالتَّعَلُّمِ





فصل: في آداب الخلاء

٤٣. وَقَدِّمِ الْيَسَارَ فِي الْوُلُوجِ
وَقَدِّمِ الْيَمِينَ فِي الْخُرُوجِ
٤٤. وَذَكَرَ رَبِّي وَالْقُرَانَ اجْتَنِبِ
عِنْدَ الدَّخُولِ لِلخَلَا وَاسْمَ النَّبِيِّ
٤٥. وَدَاخِلٌ يُغَطِّي رَأْسَهُ وَلَوْ
بِكُمِّهِ لِاتِّبَاعِ قَدِ رَوَا
٤٦. وَابْعُدْ وَكُنْ مُسْتَتِرًا وَلَا تَبْلُ
فِي رَاكِدٍ مِنْ مَاءٍ أَوْ جُحْرِ وَظِلِّ
٤٧. أَوْ فِي مَهَبِّ أَوْ عَلَى مُرْتَادٍ
وَلتَقْرَأْ مَا جَاءَ مِنَ الْأُورَادِ
٤٨. عِنْدَ دُخُولِكَ الْخَلَا كَالسَّتْرِ
وَلَنْ تَرَى حِصْنَآ كَمَثَلِ الذِّكْرِ



فصل: في الغسل

٤٩. وَيَجِبُ الْغُسْلُ إِذَا قَدْ أُولِجَا
حَشَفَةً فِي الْفَرْجِ أَوْ قَدْ خَرَجَا
٥٠. مَنِيَّهُ وَالْحَيْضُ وَالتَّنْفَاسُ أَوْ
وِلَادَةٌ عَارِيَةً كَمَا حَكُوا
٥١. ثُمَّ الْفَرُوضُ: عِنْدَهُمْ شَيْئَانِ
يُعَمَّمُ الْمَاءَ عَلَى الْأَبْدَانِ
٥٢. وَيَنْوِي فِيهِ الْغُسْلَ عِنْدَ أَوَّلِ
جُزْءٍ بَدَأَ بِهِ لَدَى التَّغَسُّلِ
٥٣. وَسُنَّ فِيهِ: أَنْ يُسَوِّكَ الْفَمَا
وَأَنْ يُسَمِّيَ ثُمَّ حِينَ عَمَّمَا
٥٤. تَعَاهَدَ الْبَدْنَ وَالتَّوَضِي
مِنْ قَبْلِ أَنْ يَبْدَأَ غُسْلَ الْفَرَضِ



٥٥. وَالذَّلْكُ وَالتَّثْلِيثُ كالتَّخْلِيلِ
لِلشَّعَرِ الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ



فصل: في شروط الطهارة من الحدثين

٥٦. وَهَهُنَا الشُّرُوطُ: لِلتَّطَهَّرِ
مِنْ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ مِنْ أَكْبَرَ
٥٧. إِسْلَامُهُ وَبَعْدَهُ التَّمْيِيزُ
وَالْمَا مُطَهَّرٌ وَلَا يَجُوزُ
٥٨. بغيرِ هَذَا الْمَاءِ رَفَعُ الْحَدَثِ
وَلَا يُزِيلُ مَا طَرَا مِنْ حَبَثٍ
٥٩. وَهُوَ الَّذِي مِنَ السَّمَاءِ قَدْ نَزَلَ
أَوْ نَابِعٌ مِنْ أَرْضِنَا وَحَيْثُ حَلَّ



٦٠. شَيْءٌ بِهِ أَخْرَجَهُ عَنِ اسْمِهِ
مِنْ لَوْنِهِ أَوْ رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ
٦١. تَغْيِيرًا يُعَدُّ فَاحِشًا بِمَا
خَالَطَهُ مِنْ طَاهِرَاتٍ مِثْلَمَا
٦٢. بِالْجِصِّ وَالتَّوْرَةِ وَالْأَشْنَانِ
وَالْكُحْلِ أَيْضًا أَوْ كَزَعْفَرَانٍ
٦٣. حِينَئِذٍ لَمْ يَجْزِ التَّطْهِيرُ بِهِ
لَأَنَّه مُغَيَّرٌ لَمْ يَشْتَبِهْ
٦٤. وَلَا يَضُرُّ فِيهِ مِنْ مَقَرِّهِ
وَالْمُكْتِ وَالطُّحْلِبِ أَوْ مَمَرِّهِ
٦٥. وَلَا الْمُجَاوِرَةَ وَالسُّرَابِ
كَالْعُودِ أَوْ كَالدُّهْنِ ذِي الْأَطْيَابِ
٦٦. وَلَا تَصِحُّ بَعْدَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ
فِي حَدَثٍ أَوْ نَجَسٍ قَدْ جَعَلَهُ



٦٧. وَصَحَّ مَعَ نِيَّةِ الْاِغْتِرَافِ

وَمَا عَدَاهَا لَا عَلَى خِلَافِ

٦٨. عَنِ الْغَزَالِيِّ قَدْ حُكِيَ وَالْبَغْوِيِّ

وغيرِهِمْ وَمَا رَأَهُ النَّوَوِيُّ



فصل فيما ينجس الماء

٦٩. وَدُونَ قُلَّتَيْنِ مِنْهُ إِنْ طَرَا

عَلَيْهِ شَيْءٌ نَجَسٌ فَغَيْرًا

٧٠. مِنْ وَصْفِهِ السَّابِقِ لَكِنْ يَعْفُو

إِنْ شَعَرًا كَانَ وَمَا لَا الطَّرْفُ

٧١. يُدْرِكُهَا وَمَا لَا نَفْسٌ سَائِلَةٌ

وَمَنْفَذُ الطَّيْرِ وَفَأْرُ حَصَلَهُ



٧٢. وَمِنْ غِبَارٍ كَانَ مِنْ سِرَجِينَ

وَسُؤْرِهِرَّةٍ بِقُلَّتَيْنِ

٧٣. قَدْ أَكَلْتُ نَجَاسَةً فَعَابَتْ

لَا يُدْرِي هَلْ لِلْمَاءِ قَدْ أَصَابَتْ



فصل في حكم الماء إذا وقعت فيه نجاسة

٧٤. وَلَيْسَ يَنْجُسُ الَّذِي يَكُونُ

فِي قُلَّتَيْنِ غَيْرَ مَا يَبِينُ

٧٥. تَغْيِيرٌ أَخْرَجَهُ عَنِ اسْمِهِ

فِي لَوْنِهِ أَوْ رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ

٧٦. كَانَ كَثِيرًا أَوْ يَسِيرًا اعْتُبِرَ

فَإِنْ يَزُلُّ بِالْمَا وَنَفْسِهِ ظَهَرَ



٧٧. وَلَمْ يَكُنْ جَصًّا تُرَابًا مِسْكَ

أَوْ زَعْفَرَانَ فِي الزَّوَالِ شَا



فصل في النجاسات

٧٨. الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ وَالرَّوْثُ وَدَمٌّ

وَالْحَمْرُ وَالْكَلبُ وَخِنْزِيرٌ وَلَمْ

٧٩. يَخْتَلِفُ النَّاسُ بِهِ وَالْقَيْءُ مَعَ

قَيْحٍ نَبِيذٍ مُسْكِرٍ حَيْثُ وَقَعَ

٨٠. وَالْفَرْعُ مِنْ وَاحِدِهَا وَالْمَيْتَةُ

وَكُلُّ جُزْءٍ كَانَ فِيهَا الْبَتَّةُ

٨١. وَالْمَذْيُ وَالْوَدْيُ وَمَا كَانَ مَنِ

كَلْبٍ وَخِنْزِيرٍ وَمَا مِنْ لَبَنِ



٨٢. غير الذي يُؤكَلُ إلا الآدمي

فَطَاهِرٌ قَلْتُ: بِإِجْمَاعِ نُمِي

٨٣. مَيَّتَتْهُ طَاهِرَةٌ لَوْ يُشْرِكُ

ثُمَّ الْجَرَادُ مِثْلُهُ وَالسَّمَكُ

٨٤. وَالجُزءُ دُونَ هؤُلَا يَنْفَصِلُ

فَنَجِسُ لَا الشَّعْرُ مِمَّا يُؤكَلُ

٨٥. وَرَيْشُهُ وَصُوفُهُ وَوَبْرُهُ

وَالْمِسْكُ مَعَ نَافِجَةٍ يَعْتَبِرُهُ





فصل فيما يظهر وما لا يظهر

٨٦. وتَظْهَرُ الخَمْرَةُ إِن تُخَلَّلَا
بِنَفْسِهَا وَفِي التَّبِيدِ جُعَلَا
٨٧. لِلتَّمْرِ وَالزَّيْبِ أَيْضًا سُوَّغَا
وَجِلْدُ مَيْتَةٍ إِذَا مَا دُبَّغَا
٨٨. وَمَا بِبَوْلِ الكَلْبِ وَالخِنْزِيرِ
أَوْ فَرَعٍ وَاحِدٍ مِّنَ الْمَذْكُورِ
٨٩. أَوْ رَوْثٍ أَوْ مِّنَ عَرَقٍ أَوْ بَدَنِ
أَوْ مِّنَ لُعَابِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
٩٠. سِوَى الَّذِي رَطَبًا بَدَا عَلَيْهِ
يُغَسَّلُ سَبْعَ غَسَلَاتٍ فِيهِ
٩١. وَاحِدَةً وَبِالتُّرَابِ كَانَا
وَطَاهِرٌ مُّطَهَّرٌ قَدْ بَانََا



٩٢. وَإِنْ تَنَجَّسَ التُّرَابُ فَاعْتَمِدْ
سَبْعًا بِمَاءٍ خَالِصٍ وَلَا تَزِدْ
٩٣. يَعْنِي مِنَ الْكَلْبِ وَفِي بَوْلِ الصَّبِيِّ
يُنْضَحُ صَحَّ فِعْلُهُ عَنِ النَّبِيِّ
٩٤. إِنْ كَانَ غَيْرَ لَبَنٍ مَا طَعِمَا
يُكَثِّرُ فِي الرَّشِّ عَلَى الْبَوْلِ بِمَا
٩٥. وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ بِالْعُسْلِ فَقَطْ
حَتَّى يَزُولَ وَصْفُهَا كَمَا اشْتُرِطَ
٩٦. وَإِنْ يَكُنْ زَوَالٌ لَوْنٍ قَدْ عَسُرَ
أَوْ رِيحِهِ بَقَاؤُهُ لَيْسَ يَضُرُّ
٩٧. وَلَيْسَ لِلْمَائِعِ لَا مَا يَيْسَا
طَهَّرَ إِذَا مِنْ نَجَسٍ تَنَجَّسَا





فصل: في التيمم

٩٨. والفقهاء أوجبوا في فقد ما
أَوْ مَرَضٍ أَوْ عَجْزِ التَّيْمَمِ
٩٩. وَإِنْ تَكُنْ جِرَاحَةً فِي الْبَدَنِ
ضَرَّ بِهَا الْمَاءُ لَهُ فِي الْمُمْكِنِ
١٠٠. حِينَئِذٍ فَالْغُسْلُ لِلصَّحِيحِ
ثُمَّ تَيَمَّمَ عَنِ الْجَرِيحِ
١٠١. فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي وَقْتِ بَدَا
عَلَى الْعَلِيلِ وَالْوَجُوبُ وَرَدًا
١٠٢. عَلَى جَبِيرَةٍ إِذَا لَا يُمَكِّنُ
إِخْرَاجُهَا وَعَكْسُ هَذَا بَيِّنٌ





فصل في فروض التيمم وشروطه

١٠٣. وَالتَّقْلُ لِلتُّرَابِ وَالنِّيَّةُ مَعَ
دَوَامِهَا لِأَوَّلِ حِينَ يَضَعُ
١٠٤. وَالْمَسْحُ لِلوَجْهِ وَلِلْيَدَيْنِ
مُرَّتَيْنِ وَبِضْرَبَتَيْنِ
١٠٥. قَدْ شَرَطُوا فِيهِمَا قَدْ قَصَدَا
فِي طَاهِرٍ مُطَهَّرٍ وَجُدًّا
١٠٦. لِكُلِّ فَرِيضٍ كَانَ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ
فَرِيضَ الصَّلَاةِ لَيْسَ قَبْلَهُ حَصَلُ
١٠٧. مُفْتَشًّا هَلْ تَمَّ مَا مِنْ قَبْلِهِ
وَبَعْدَ وَقْتِ فَرِيضِهِ فِي رَحْلِهِ
١٠٨. وَرِفْقَةٍ وَفِي حَوَالِيهِ وَقَدْ
نَادَى فَهَلْ مِنْ مَا يَكُونُ مُعْتَمَدًا



١٠٩. وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ

فَوَحْدَهُ صَلَّى عَلَى الصَّوَابِ

١١٠. ثُمَّ أَعَادَ فَرَضَهُ وَجُعِلَا

جَوَازُهُ فِي الْبَرْدِ إِنْ مَا حَصَلَا

١١١. شَيْئًا لِتَسْخِينِ الْمِيَاهِ يُعْهَدُ

أَوْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُ لَوْ يُوجَدُ

١١٢. أَوْ كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ وَيَقْضَى

مَنْ كَانَ قَدْ تَيَمَّمَ لِلْفَرَضِ

١١٣. لِلْبَرْدِ وَالْعَاصِي كَذَاكَ فِي السَّفَرِ

كَأَبْقَى أَوْ نَاشِئًا قَدْ اسْتَقَرَّ





فصل: الحيض والنَّفاس وما يَحْرَمُ بهما

١١٤. يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ أَقْلُهُ فِي
أَكْثَرِهِ فَنِصْفُ شَهْرٍ يَكْتَفِي
١١٥. غَالِبُهُ سِتٌّ وَسَبْعٌ وَكَمَا
حُرِّمَ فِي جَنَابَةٍ قَدْ حَرُمَا
١١٦. وَزَيْدٌ فِيهَا لِبُثْهَا فِي الْمَسْجِدِ
مَا لَمْ تُلَوِّثْ بِهِ لَمْ تَقْعُدِ
١١٧. وَلَا صِيَامَ إِنْ بَدَأَ أَوْ تَقْرَأَ
كِتَابَ رَبِّنَا وَتَبَغَى الْأَجْرَا
١١٨. كَذَاكَ الْأَسْتِمْتَاعُ بَيْنَ السُّرَّةِ
وَرُكْبَةٍ فِي الْحَدِيثِ عِبْرَةٌ
١١٩. وَالْوَطْءُ فِي الْحَيْضِ مِنَ الْكَبَائِرِ
كَمَا حَكَاهُ النَّاسُ فِي الدَّفَائِرِ



١٢٠. وَصَوْمُهَا تَقْضِيهِ وَالنَّفَاسُ

كَمَا مَضَى فِي حَيْضِهَا يُقَاسُ

١٢١. وَهُوَ خُرُوجُ الدَّمِّ عَنِ وِلَادَتِهِ

وَالْحَيْضُ يَسْتَمِرُّ مِثْلَ الْعَادَةِ

١٢٢. وَعِنْدَ الْإِنْقِطَاعِ لِلدَّمِّ يَحِلُّ

صَوْمٌ تَصَوْمُهُ وَلَوْ لَمْ تَغْتَسِلْ



بَابُ الصَّلَاةِ

١٢٣. وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ مَفْرُوضَاتٌ

وَكُلُّ فَرِيضَةٍ فَلَهُ أَوْقَاتٌ

١٢٤. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدِّمُوهَا

عَنْ وَقْتِهَا وَأَنْ يُأَخِّرُوهَا



١٢٥. فَأَوَّلُ الظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ
حَتَّى يُسَاوِيَ المِثْلَ فِي الظَّلَالِ
١٢٦. وَمِنْ هُنَا العَصْرُ وَالاستِمْرَارُ
إِلَى المَغِيبِ ثُمَّ الاختِيَارُ
١٢٧. أَلَّا تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ فِيهِ
إِلَى مَصِيرِ ظِلِّهِ مِثْلِيهِ
١٢٨. مِنْ بَعْدِ الاستِوَاءِ إِلَى المَغِيبِ
وَيَدْخُلُ المَغْرِبُ بِالغُرُوبِ
١٢٩. وَيَبْقَى وَقْتُهَا عَلَى القَدِيمِ
إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ المَعْلُومِ
١٣٠. وَالتَّوَوِي وَصَفَهُ بِالْأَحْمَرِ
وَمَا حَكَاهُ صَاحِبُ المُحَرَّرِ
١٣١. ثُمَّ العِشَاءُ بِغُرُوبِ الشَّفَقِ
وَمِنْ هُنَا إِلَى طُلُوعِ الصَّادِقِ



١٣٢. وَمِنْهُ وَقْتُ الْفَجْرِ لِابْتِدَاءِ
خُرُوجِ شَمْسِ الْيَوْمِ فِي السَّمَاءِ
١٣٣. وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ فِي الْمُبَادَرَةِ
وَهَذِهِ مُدَّخِرَاتُ الْآخِرَةِ
١٣٤. وَيُنْدَبُ التَّأخِيرُ حَالَ الْحَرِّ
فَيُبْرَدُونَ لصلَاةِ الظُّهْرِ
١٣٥. وَهَهْنَا الْأَصْحَحُ أَنْ يَكُونَ فِي
قُطْرٍ بغيرِ حَرِّهِ لَمْ يُوصَفِ
١٣٦. وَكَانَ فِي جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ لَا
غَيْرِ وَقْصِدُهُمْ لَهُ قَدْ حَصَلَا
١٣٧. إِذَا أَتَوْا مَشْيًا لَهُ مِنْ بُعْدِ
فَهَذِهِ شُرُوطُهُ بِالْعَدِّ
١٣٨. وَمَنْ يُؤَخِّرْهَا إِلَى وَقْعِ
لِبَعْضِهَا فِي غَيْرِ وَقْتِ رُوعِي



١٣٩. بغيرِ عُدْرٍ عِنْدَهُ فَقَدْ عَصَى
وَجَاهِلُ الْوَقْتِ الَّذِي قَدْ خُصَّصَا
١٤٠. يَعْمَلُ بِاجْتِهَادِهِ بِالْحِرْفَةِ
أَوْ بِدِرَاسَةٍ لَهُ بِكُلْفَةٍ
١٤١. وَإِنْ يَفْتُ فَرَضٌ بِغَيْرِ عُدْرٍ
عَلَى الْوُجُوبِ قَدْ قُضِيَ بِالْفُورِ
١٤٢. وَتَحْرِمُ الصَّلَاةُ مِنْ طُلُوعِ
شَمْسٍ وَالْإِسْتِوَا سِوَى الْوَقُوعِ
١٤٣. فِي جُمُعَةٍ وَعِنْدَ الْإِصْفَرَارِ
لَأَنَّهَا مِنْ عَادَةِ الْكُفَّارِ
١٤٤. وَبَعْدَ صُبْحٍ مُطْلَقًا وَالْعَصْرِ
وَمَا لِأَجْلِ سَبَبٍ لَمْ يَجْرِ
١٤٥. نَحْوُ كُسُوفٍ وَتَحْيِيَّةٍ وَمَا
تَدْخُلُ الْإِسْتِخَارَةَ وَحَرْمًا



١٤٦. أَنْ يَبْتَدِيَ الصَّلَاةَ مِنْ صُعُودِ

مَنْ يَخْطُبُ الْجُمُعَةَ فِي الْعَبِيدِ

١٤٧. قَلْتُ: وَفِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ جَازَلَهُ

جَمِيعُ مَا يَشَاءُ مِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ



فصل في من تجب عليه الصلاة

١٤٨. وَجُوبُهَا فِي مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ

وَوَظَاهِرٍ ثُمَّ عَلَى الْوَالِيِّ فِي

١٤٩. صَبِيٍّ أَوْ صَبِيَّةٍ أَنْ يَأْمُرَا

وَالضَّرْبُ فِي الْعَشْرِ إِذَا مَا انْتَمَرَا

١٥٠. وَالْمَرْءُ لَوْ يَبْلُغُ أَوْ تَطْهَرُ أَوْ

أَفَاقَ مِنْ جُنُونِهِ جَزْمًا رَأُوا



١٥١. إِنْ وَسِعَ التَّكْبِيرَ وَقْتُ وَجَبَا
قَضَائُهَا وَمَا مَضَى إِنْ مَغْرَبَا
١٥٢. أَوْ كَانَ ظُهْرًا ثُمَّ حَيْثُ يَدْخُلُ
وَقْتُ الصَّلَاةِ وَمَضَى مَا يَحْصُلُ
١٥٣. بِهِ أَدَاءُ الْفَرَضِ ثُمَّ جُنَّ أَوْ
حَاضَتْ فَوَاجِبُ قَضَائِهَا رَأَوْا
١٥٤. ثُمَّ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ
تَعْلِيمُ الْإِبْنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ
١٥٥. وَالظُّهْرِ وَالصَّيَامِ وَالتَّوْحِيدِ
وَهَكَذَا التَّعْلِيمُ لِلْعَبِيدِ
١٥٦. بِجُرْمَةِ اللُّوَاطِ وَالزَّنَا وَفِي
بُلُوغِهِ صَارَ مِنَ الْمُكَلَّفِ
١٥٧. عِلَامَةُ الْبُلُوغِ الْاِحْتِلَامُ
وَالْحَيْضُ أَوْ إِنْ مَضَتْ الْأَعْوَامُ



١٥٨. نِصْفَ الثَّلَاثِينَ وَأُجْرَةَ الَّذِي

عَلَّمَهُ مِنْ مَالِهِ فَلتَأْخِذِ

١٥٩. أَوْ نَفَقَاتٍ قَلْتِ: وَالْبَجِيرِمِي

مِنْ مَالِهِمْ تُؤْخِذُ لِلْمُعَلِّمِ

١٦٠. فَالْأَبِ فَالْأُمَّ فَبَيْتِ الْمَالِ

فَأَغْنِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ التَّالِي



فصل: شروط وفروض وسنن الصلاة

١٦١. شُرُوطُهَا: الْوَقْتُ وَأَنْ يَسْتَقْبِلَا

وَاسْتَتْنِ مِنْ مُسَافِرٍ تَنَقَّلَا

١٦٢. وَالسَّتْرُ لِلْعَوْرَةِ وَالتَّطَهُّرُ

وَعِلْمُهُ فِي شَأْنِهَا قَدْ يَظْهَرُ



١٦٣. وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ أَيْضًا وَالْأَمَةُ
مَا بَيْنَ سُرَّةِ وَرُكْبَةِ هُمَا
١٦٤. وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ فِي الصَّلَاةِ
وَعِنْدَ أَجْنَبِي مَدَى الْأَوْقَاتِ
١٦٥. بَدْنُهَا مِنْهَا بِغَيْرِ مَيِّنٍ
وَاسْتَثْنِي مِنْهُ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ
١٦٦. وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ عِنْدَ الْمَحْرَمِ
كَأَمَةٍ حَالًا وَيُعْفَى عَنْ دَمِ
١٦٧. مَا لَيْسَ تَجْرِي فِيهِ نَفْسٌ سَائِلَةٌ
وَعَنْ وَتِيمٍ فِي الدُّبَابِ حَاصِلَهُ
١٦٨. وَالْبَثْرَاتِ وَعَنِ الْقَيْحِ وَعَنْ
دَمٍ قَلِيلٍ أَجْنَبِي عَلَى الْبَدَنِ
١٦٩. وَاسْتَثْنِي الْكَلْبُ مَعَ الْخِنْزِيرِ
إِنْ كَانَ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ



فصل

١٧٠. فُرُوضُهَا: النَّيَّةُ إِنْ فَرَضًا وَجَبَ

فَالْقَصْدُ وَالتَّعْيِينُ وَالفَرَضُ انْتَدَبَ

١٧١. أَوْ كَانَ نَفْلًا وَمُوقَّتًا قَصْدٌ

مُعَيَّنًا أَوْ لَا فَقَصْدُهُ يُعَدُّ

١٧٢. وَالثَّانِي مِنْ أَرْكَانِهَا: التَّكْبِيرُ

ثُمَّ الْقِيَامُ إِنْ يَكُنْ مَقْدُورُهُ

١٧٣. فِي الْفَرَضِ وَالْحَمْدُ كَذَا الرُّكُوعُ

مَعَ الطَّمَانِينَةِ أَي: رَجُوعُ

١٧٤. أَعْضَائِهِ فَالاعتِدَالُ عَنْهُ

أَنْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ ثُمَّ مِنْهُ

١٧٥. يَسْجُدُ فِي الرَّكْعَةِ سَجْدَتَيْنِ

وَيَطْمَئِنُّ ثُمَّ بَيْنَ تَيْنِ



١٧٦. يَجْلِسُ بِاطْمِنَانٍ فَالتَّشَهُدُ

آخِرُهَا وَالرُّكْنُ فِيهِ يَقْعُدُ

١٧٧. يُصَلِّي فِي آخِرِهَا عَلَى النَّبِيِّ

وَبَعْدَهَا التَّسْلِيمُ فِي تَرْتِبِ



فصل

١٧٨. وَسُنَنُ الصَّلَاةِ: رَفَعُهُ الَّذِي

صَاحِبَ تَكْبِيرٍ وَكَالتَّعَوُّذِ

١٧٩. وَقَبْلَهُ مُسْتَفْتِحًا وَالسُّورَةَ

وَالجَهْرُ إِن قَرَاهَا فِي المَشْهُورَةِ

١٨٠. وَوَضَعُ يَمِينَاهُ عَلَى يُسْرَاهُ

وَكُلُّ تَكْبِيرٍ إِذَا أَبَدَاهُ



١٨١. وَيَقْنُتُ الصُّبْحَ وَفِي التَّوَازِلِ
فِي الْخَمْسِ يَرْجُو رَفَعَ شَيْءٍ حَاصِلِ
١٨٢. وَجَلْسَةُ اسْتِرَاحَةٍ فِي الْأُولَى
مِنْ مَغْرِبٍ وَثَالِثٍ مَنَقُولَا
١٨٣. وَهَكَذَا التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ مَعَ
قُعودِهِ فِيهِ مُصَلِّيًا وَقَعُ
١٨٤. وَالْإِفْتِرَاشُ وَيُسَنُّ النَّظْرُ
فِي مَوْضِعِ السَّجُودِ وَالتَّدْبِيرُ
١٨٥. وَغَيْرُهَا وَفِي الْمُطَوَّلَاتِ
تَفْصِيلُ مَا قَدْ جَاءَ فِي الْأَيَّاتِ





فصل في مبطلات الصلاة

١٨٦. وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْكَلَامِ

وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَعَنْ أَعْلَامِ

١٨٧. إِنْ قَلَّ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ تَعَمَّدَا

صَحَّ وَلِلسَّهْوِ لَهَا أَنْ يَسْجُدَا

١٨٨. وَأَبْطَلُوا إِنْ مُفْرِطًا فِي الضَّرْبِ

أَوْ وَائِبًا وَفَاحِشًا فِي الْوَثْبِ





فصل في سجود السهو

١٨٩. لِلسَّهْوِ تُسْتَحَبُّ سَجْدَتَانِ
قَبْلَ السَّلَامِ مِنْهُ كَالْجُبْرَانِ
١٩٠. فِي مَا مَضَى مِنْ سُنَنِ وَيَجِبُ
أَنْ يَتَّبَعَ الْإِمَامَ فِيمَا يَذْهَبُ
١٩١. فَلَوْ عَنِ الْإِمَامِ قَدْ تَخَلَّفَا
أَوْ سَجَدَ لِنَفْسِهِ وَمَا خَفَا
١٩٢. عِلْمًا بِجُرْمَةٍ تَعَمُّدًا فَقَدْ
أَبْطَلَ بِالْفِعْلِ الصَّلَاةَ فَلْيُعِدْ
١٩٣. ثُمَّ لِلْاسْتِحْبَابِ عِنْدَ السَّامِعِ
وَقَارِيءِ الْآيَاتِ وَالْمُسْتَمِعِ
١٩٤. سُجُودُهُ فِي أَرْبَعٍ مَعَ عَشْرِ
قَلْتُ: وَلَيْسَتْ صَادٌ مِنْهَا فَادِرٌ



فصل: في مَنْ تَبَطَّلُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ

١٩٥. وَتَبَطَّلُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْجُنْبِ

وَكَاغِبِ وَأَلْثَغِ فِي الْمَذْهَبِ

١٩٦. وَمُحَدِّثِ كَذَا الْأَرْتِ: وَهُوَ مَنْ

فِيهِ تَرَدُّدٌ وَشَيْءٌ فِي الْبَدَنِ

١٩٧. مِنْ نَجِسٍ وَأَنْ تَكُونَ الْأُنْثَى

إِمَامَهُ وَحُكْمَهَا لِلخُنْثَى





فصل في شروط الجماعة

١٩٨. وفي الجماعةِ شُرُوطٌ: الا
يَكُونُ قَدْ تَقَدَّمَ إِنْ صَلَّى
١٩٩. على إمامِهِ وفي المَسْجِدِ أو
فَضًا ولم يَبْعُدْ وَحَدَّهَا رَأُوا
٢٠٠. ثَلَاثُمِائَةٍ مِنْ الذَّرَاعِ
ولانتقالاتِ الإمامِ واعي
٢٠١. وينوي الاقتدا مُوَافِقًا لَهُ
وإنْ أتى بِالْفِعْلِ أَنْ يَفْعَلَهُ
٢٠٢. وَالصُّبْحُ لِلْمَأْمُومِ مَا أَجَازَهُ
إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ لِلجَنَازَةِ
٢٠٣. وَالعَكْسُ أَيْضًا وكذا الكُسُوفُ
في الصُّبْحِ وَالْحُكْمُ بِهَا مَعْرُوفٌ



فصل: في قصر الصلاة للمسافر

٢٠٤. وَجَازَ قَصْرُهُ صَلَاةَ الظُّهْرِ

لرَكَعَتَيْنِ وَصَلَاةَ العَصْرِ

٢٠٥. وَمِثْلَهَا العِشَاءُ عِنْدَ السَّفَرِ

وَهُوَ طَوِيلٌ قَدْ أُبِيحَ وَاذْكُرِ

٢٠٦. بِأَنَّهُ مَرَحِلَتَانِ حُسِبَتْ

وَمَنْ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ وَجَبَتْ

٢٠٧. فِي حَظْرٍ وَبَعْدَ هَذَا سَافِرًا

فَكَالْمُقِيمِ وَكَذَا العَكْسُ جَرًا

٢٠٨. لَا هَائِمًا وَلَا يُصَلِّي خَلْفَ مَنْ

يُتِمُّ أَوْ شَكَ بِهِ وَيَنوِينُ





فصل في الجمع للمسافر

٢٠٩. وَجَمَعُهُ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ كَمَا
بَيْنَ الْعِشَاءِ وَأَنْ يُقَدَّمَ
٢١٠. إِذَا يَشَاءُ أَوْ يُأَخَّرَ إِذَا
يَشَاءُ كُلُّ ذَيْنِ فِيهَا أُخِذَا
٢١١. بِشَرَطِ يَنْوِي وَبِأَوْلَى وَلَجَا
وَعِنْدَ تَأْخِيرٍ إِذَا مَا خَرَجَا
٢١٢. وَقْتُ صَلَاةِ ظَهْرِهِ وَمَغْرِبِهِ
فَإِنْ يَكُنْ خَرَجَ لَا جَمْعَ انْتَبَهُ
٢١٣. وَلَا يَطْوُلُ الْفَصْلُ فِي التَّقْدِيمِ
مَا كَانَ مِنْ شَرَطٍ عَلَى الْعُمُومِ





فصل في من تجب عليه الجمعة وشروطها، وأركان الخطبتين

٢١٤. وَتَجِبُ الْجُمُعَةُ فِي الْمُسْتَهْرِ
فِي مُسْلِمٍ حُرٍّ مُقِيمٍ ذَكَرِ
٢١٥. مُكَلَّفٍ لَيْسَ مَرِيضًا أَوْ مَطْرُ
أَوْ خَوْفُهُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْ خَطَرٍ
٢١٦. وَالْأَخْبَثَيْنِ إِنْ يَكُنْ قَدْ دَافَعَا
وَشَرَطُ هَذَا وَقْتُهَا قَدْ وَسِعَا
٢١٧. وَشِدَّةِ الرِّيحِ بَلِيلٍ أَظْلَمَا
وَالْبَرْدِ وَالْحَرِّ وَجُوعٍ وَظَمَى
٢١٨. وَوَحَلٍ وَفَوْتِ نَاسٍ وَلَهَا
شَرُوطٌ: إِنْ تَكُونَ عِنْدَ فِعْلِهَا
٢١٩. فِي وَقْتِ ظَهْرِ وَبِنَفْسِ الْبَلَدِ
بِأَرْبَعِينَ رَجُلًا فِي الْعَدَدِ



٢٢٠. مُكَلَّفِينَ لَيْسَ يَظْعَنُونَا
مُسْتَوطينِينَ دَائِمًا يَبْقُونَا
٢٢١. وَقَبْلَهَا تَكُونُ خُطْبَتَانِ
يَحْمَدُ فِيهَا اللَّهَ عَالِي الشَّانِ
٢٢٢. صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ وَآيَةً قَرَأَ
وَيَدْعُو لِلْغَائِبِ أَوْ مَنْ حَضَرَ
٢٢٣. ثُمَّ شُرُوطُهَا: بَأَنْ يُوَالِيَ
بَيْنَهُمَا وَالْوَقْتُ مِنْ زَوَالِ
٢٢٤. وَيُسْمِعُ الْحُضُورَ وَالتَّطَهُّرًا
وَأَنْ يَقُومَ فِيهِمَا إِنْ قَدِرَا
٢٢٥. وَالسِّتْرُ وَالْجُلُوسُ لِلتَّقَرُّبِ
بِدَعْوَةٍ وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ





فصل في تجهيز الميت

٢٢٦. تَجْهِيْزُهُ وَمَا يَلِي مِنْ غَايَةِ

فَرَضٌ وَحُكْمُهُ عَلَى الْكِفَايَةِ

٢٢٧. أَقْلُهُ تَعْمِيْمُهُ لِلْبَدَنِ

بِالْمَاءِ غُسْلًا وَأَقْلُ الْكَفَنِ

٢٢٨. مَا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ ثُمَّ الْأَفْضَلُ

ثَلَاثَةٌ مِنَ اللَّفَافِ تَحْصُلُ

٢٢٩. وَالْمِرَاةُ الْقَمِيصُ وَالْخِمَارُ

كَذَا لِفَافَتَانِ وَالْإِزَارُ





فصل في صلاة الجنابة

٢٣٠. وَفَرَضُهَا: النَّيَّةُ وَالتَّكْبِيرُ مَعَ

قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بِلَا تَبَعٍ

٢٣١. ثُمَّ الصَّلَاةُ فَالدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ

وَهُنَا أَكْثَرُ وَلَا تُفَوِّتِ

٢٣٢. وَفِي الصَّلَاةِ أَنْ يَقُومَ إِنْ قَدِرَ

وَالسَّابِعُ السَّلَامُ مَرَّةً أُثِرَ



فصل في كيفية الدفن

٢٣٣. وَقَبْرُهُ أَقْلُهُ أَنْ يَحْفَرَ

مَا فِيهِ مَنَعُ رِيحِهِ أَنْ يَظْهَرَ

٢٣٤. وَيَجِبُ التَّوْجِيهُ لِلْقِبْلَةِ بِهِ

وَأَكْمَلُ الدَّفْنِ لَدَى مَنْ قَد نَبِهَ



٢٣٥. يَحْفِرُ قَدْرَ قَامَةٍ وَيَبْسُطُ

أَرْبَعَ أَذْرَعٍ وَلَا يُشْتَرِطُ

٢٣٦. وَيَحْرَمُ النَّدْبُ بِذِكْرِ مَا اجْتَمَعَ

مِنَ الصِّفَاتِ الطَّيِّبَاتِ وَالْجَزَعُ

٢٣٧. وَالنَّوْحُ مِثْلُ قَوْلِ: وَكَهْفَاهُ

وَنَحْوَهَا وَالْمُسْتَعَانُ اللَّهُ



بَابُ الزَّكَاةِ

٢٣٨. إِنَّ الزَّكَاةَ أَوْجِبُوا فِي النَّعَمِ

مِنَ إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَغَنَمٍ

٢٣٩. وَمِنَ زُرُوعٍ وَمِنَ الثَّمَارِ

وَمَعْدِنِ وَسِلْعِ الثُّجَارِ



٢٤٠. وفي الرَّكَازِ - وَهُوَ دِفْنُ الْجَاهِلِي -
وفي الشُّرُوحِ بَسَطَهَا فَحَصَّلِ
٢٤١. وَلَمْ تَكُنْ فِي إِبْلِ زَكَاةً
إِلَّا إِذَا حَمَسُ فِيهَا شَاةٌ
٢٤٢. وَالْعَشْرُ شَاتَانِ وَخَمْسَ عَشْرَةَ
ثَلَاثُ الْحَدِيثُ سَاقٌ ذِكْرُهُ
٢٤٣. عَشْرُونَ أَرْبَعٌ وَمَعَ خَمْسٍ فَجَا
بِنْتُ مَخَاضٍ أَوْجِبُوا أَنْ تَخْرُجَا
٢٤٤. وَعِنْدَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ تَكُونُ
لَدَى جَمِيعِ الْفُقَهَاءِ بِنْتُ لَبُونِ
٢٤٥. وَحِقَّةٌ فِي الْأَرْبَعِينَ وَمَعَهُ
سِتٌّ وَسِتُّونَ وَإِحْدَى جَدَعَهُ
٢٤٦. وَبَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ بِنْتَانِ
مِنَ اللَّبُونِ ثُمَّ حِقَّتَانِ



٢٤٧. مِنْ بَعْدِ تِسْعِينَ يَلِيهِ فِي الْمِئَةِ
وَفَوْقَهَا عِشْرُونَ مِنْ نَفْسِ الْفِئَةِ
٢٤٨. ثَلَاثَةٌ ثُمَّ بِالْأَرْبَعِينَ
بِنْتُ لَبُونٍ وَلَدَى الْخَمْسِينَ
٢٤٩. يُخْرِجُ حِقَّةً مِنَ الْحِقَاقِ
وَهَذِهِ الْأُمُورُ بِاتِّفَاقِ
٢٥٠. وَلَيْسَ شَيْءٌ حَاصِلٌ فِي الْبَقْرِ
حَتَّى الثَّلَاثِينَ عَلَيْهَا أَظْهَرَ
٢٥١. مِنْهَا التَّبِيعَ قَالَ وَهُوَ ابْنُ سَنَةِ
فِي عَمْرِهِ فِي الْقَوْلَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ
٢٥٢. ثُمَّ بِمَا شَابَهَا وَوَأَنَّه
فِي الْأَرْبَعِينَ يُخْرِجُ الْمُسِنَّةَ
٢٥٣. وَهِيَ الَّتِي مَضَى لَهَا عَامَانِ
وَالْأَرْبَعُونَ عَدُّ مَا فِي الضَّانِ



٢٥٤. حِينئذٍ يُخْرِجُ شَاةً مِنْهَا
قَلْتُ: ثَنِي الْمَعْرِ تَكْفِي عَنْهَا
٢٥٥. وَبَعْدَ عَشْرِينَ وَإِحْدَى وَمِئَةٍ
شَاتَانِ مِنْ شِيَاهِهِ الْمُهَيَّئَةِ
٢٥٦. وَوَاحِدٍ مَعَ مِئَتَيْنِ قَدْ حَوَاهُ
مِنْ غَنَمٍ ثَلَاثَةَ حَقِّ الزَّكَاةِ
٢٥٧. فَأَرْبَعُ الْمِئِينَ مِنْهَا أَرْبَعُ
فَكُلُّ مِئَةٍ فَشَاةٌ تَقَعُ
٢٥٨. وَالْحُكْمُ فِي الزُّرُوعِ وَالتَّمَارِ
مَا كَانَ يُقْتَاتُ فِي الْإِخْتِيَارِ
٢٥٩. فَأَوْجِبُوا إِذَا الصَّلَاحُ قَدْ بَدَأَ
وَاشْتَدَّ حَبُّهُ إِذَا قَدْ وُجِدَا
٢٦٠. ثَلَاثُ مِئَةٍ مِنَ الصَّيْعَانِ
وَالصَّاعُ قَالَ فِيهِ أَهْلُ الشَّانِ



٢٦١. أَرْبَعَةُ الْأُمْدَادِ نِصْفَ الْعُشْرِ بِهِ

إِنْ بِمَؤُونَةٍ سَقَاهُ فَاَنْتَبَهُ

٢٦٢. وَالْعُشْرُ إِنْ مِنْ مَطَرٍ فِي الْفَرَضِ

وَالزَّرْعُ ضَمُّ بَعْضِهِ لِبَعْضِ

٢٦٣. لِيَكْمَلَ التَّصَابُ إِنْ جِنَسًا وَقَدْ

تَمَّ الْحَصَادُ وَهُوَ فِي عَامٍ يُعَدُّ

٢٦٤. وَالْمَعْدِنُ الْمَقْصُودُ فِيهِ الْفِضَّةُ

وَذَهَبٌ وَالشَّرْعُ حَدَّ فَرَضِهِ

٢٦٥. عَشْرُونَ مِثْقَالًا مِنَ الدِّينَارِ

لِذَهَبٍ وَهُوَ بِالِاخْتِصَارِ

٢٦٦. يَكُونُ أَرْبَعًا تَلِي الْعِشْرِينَ

وَفِضَّةٌ مِنْ دِرْهَمٍ يَقِينًا

٢٦٧. فِي مِئَتَيْنِ الْعَدُّ فِي الْأَمْوَالِ

وَالْخُمْسُ فِي رِكَازِهِمْ فِي الْحَالِ



٢٦٨. وَالشَّرْطُ فِي الْمَعْدِنِ لَيْسَ مِنْ حُلِي
أُبَيحَ أَنْ يُلْبَسَ فِي الْقَوْلِ الْجَبِي



فصل: في زكاة الفطر

٢٦٩. وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْفِطْرِ عَلَى
مَغِيبِ آخِرِ الصَّيَامِ وَإِلَى
٢٧٠. عِيدِ عَنِ الْحُرِّ وَمَنْ يَلِيهِ
مِنْ مُسْلِمِينَ طُهْرَةً عَلَيْهِ
٢٧١. وَحَرَّمُوا تَأْخِيرَهَا عَنْ عِيدِ
عَلَى الْقَدِيمِ وَعَلَى الْجَدِيدِ
٢٧٢. فَإِنْ يَكُنْ فَهِيَ قَضَاءٌ لَا أَدَا
وَالْمُعْسِرُونَ لَا وَجُوبَ وَرَدَا



٢٧٣. صَاعٌ مِنَ الْقَوْتِ الَّذِي يَقْتَاتُ

وَلَيْسَ إِلَّا الْكَيْلَ مُجْزِئَاتُ

٢٧٤. تَكُونُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ

قَلْتُ: وَقَالَ فِيهَا غَيْرُ وَاحِدٍ

٢٧٥. بُرِّفُسْتُ فَشَعِيرٌ فُدْرَةٌ

فَالرُّزُّ فَالْحِمُّصُ فَالْمَاشُ تَرَةٌ

٢٧٦. فَعَدَسٌ فَوَلُّ فَمَرٌّ فزَيْبٌ

فَالْأَقِطُ اللَّبْنُ فَالْجُبْنُ يَطِيبُ





بَابُ الصَّيَامِ

٢٧٧. ورمضان واجب الصيام

إن تم شعبان من الأيام

٢٧٨. شهراً أو الهلال قد رآه

عدل في الشُّروط: إن نواه

٢٧٩. إن كان فرضاً فيه أو كالتذر

مبیت النية قبل الفجر

٢٨٠. معيناً له وأن يمسك عن

جماعه والاستقاء من وهن

٢٨١. وعن وصول أي عين للذي

يعد جوفاً فاتحاً من منفذ

٢٨٢. كباطن الأذن أو الإحليل

من منفذ وليس في وصول



٢٨٣. دُهْنٍ مِنَ الْمَسَامِّ مِنْ تَشْرِبِهِ

أَوْ طَعْمِ كُحْلِ بَعْدِ وَضْعِ حَلِّ بِهِ

٢٨٤. لَوْ كَانَ فِعْلُهُ لَهُ مُنْتَبِهًا

أَوْ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا

٢٨٥. وَيُبْطِلُ الْمَنِيَّ لَوْ قَدْ ظَهَرَ

لَا نَظْرًا يَكُونُ أَوْ تَفَكُّرًا



فصل في شروط وجوب الصوم

٢٨٦. وَالْعَقْلُ وَالْإِسْلَامُ وَالنَّقَاءُ

مِنَ الَّذِي تَحْسِبُهُ النِّسَاءُ

٢٨٧. وَقُدْرَةٌ أَيْضًا وَلِلْمُسَافِرِ

وَلِلْمَرِيضِ رُخْصَةٌ التَّفْطُرِ



٢٨٨. إِذَا مَبَاحًا وَطَوِيلًا اعْتُبِرُ
وَحَامِلٌ وَمُرْضِعٌ فَقَدْ أُثِرُ
٢٨٩. إِنْ خَافَتَا عَلَى الْجَنِينِ قَضِيَا
وَفِدْيَةٌ بِمَا عَلَيْهِمْ أَبْقِيَا
٢٩٠. وَمِثْلُهُ مُؤَخَّرُ الْقَضَاءِ
لِعَامِهِ الثَّانِي مَعَ الْإِبْدَاءِ
٢٩١. لَمَّا مَضَى لَهُ فَيَفِدِي إِنْ وَقَعَ
بِغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ لِمَانِعٍ مَنَعَ
٢٩٢. وَيَحْرُمُ الصَّيَامُ بَعْدَ نِصْفِ
شِعْبَانَ إِلَّا مَا أَتَى فِي الْوَصْفِ
٢٩٣. إِلَّا لِنَذْرٍ أَوْ قَضَا أَوْ وَرِدٍ أَوْ
كَفَّارَةٍ عَلَيْهِ وَالتَّصُّ رَوَا
٢٩٤. وَالصَّوْمُ فِي التَّشْرِيقِ وَالْعِيدَيْنِ
وَمَا عَدَا جَازَ بِغَيْرِ مَيِّنِ



فصل: في الاعتكاف

٢٩٥. وَشَرَطُ الْعِتْكَافِ أَنْ يَنْوِيَ فِي

مَسَاجِدِ اللَّهِ كَفِعَلِ السَّلَفِ

٢٩٦. وَمُسْلِمًا وَعَاقِلًا لَمْ يُجَدِّثْ

جَنَابَةً وَلَمْ تَكُنْ فِي الطَّمْثِ



باب الحج

٢٩٧. الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَانِ

فِي الْعُمْرِ مَرَّةً عَلَى تَوَانٍ

٢٩٨. فِي الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ الَّذِي قَدِرَ

وَكَانَ حُرًّا وَسِوَاهُ مَا اعْتُبِرَ



٢٩٩. فُرُوضُهُ: الْإِحْرَامُ وَهُوَ النَّيَّةُ

فِي قَلْبٍ مَن سَعَى لَهُ مَحْوِيَّةٌ

٣٠٠. وَأَنْ يَكُونَ وَاقِفًا فِي عَرَفَةَ

ثُمَّ يَجِيءُ الْكَعْبَةَ الْمُشَرَّفَةَ

٣٠١. يَطُوفُ ثُمَّ يَسْعَى ثُمَّ يَحْلِقُ

أَوْ قَصَّ مِنْهُ كُلُّ ذَا يَتَفَقُّ

٣٠٢. وَوَجِبَاتُهَا مِنَ الْمِيقَاتِ

يُحْرِمُ ثُمَّ بَعْدُ هَذَا يَأْتِي

٣٠٣. بَيْتُ لَيْلِ التَّحْرِيرِ فِي الْمزدَلِفَةِ

وَفِي مَنَى اللَّيَالِي الْمُشَرَّفَةِ

٣٠٤. وَالرَّمْيُ لِلْجَمْرَةِ يَوْمَ التَّحْرِيرِ

سَبْعًا مِنَ الْحَصَى بِهَذَا الْحَضْرِ



٣٠٥. فَالْجَمَرَاتُ بَعْدَهَا يَرْمِيهَا

بَعْدَ وَقْفِهِ ثَلَاثًا فِيهَا

٣٠٦. بَعْدَ الزَّوَالِ مِثْلَ تَلْكَ فِي الْعَدَدِ

ثُمَّ الْوِدَاعُ قَبْلَ أَنْ يَجْتَازَ حَدَّ

٣٠٧. وَالتَّفَرُّجَ جَازَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ

قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يَوْمَ الثَّانِي

٣٠٨. وَالْعُمْرَةَ الْإِحْرَامُ فَالطَّوَافُ

فَالسَّعْيُ فَالْحَلْقُ وَلَا خِلَافُ

٣٠٩. بِأَنَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ

يَجِبُ عِنْدَهُمْ لِكُلِّ آتٍ





فصل في فروض الطواف

٣١٠. السَّئِرُ لِلطَّوَافِ وَالطَّهَارَةُ

فُرُوضُهُ وَجَعَلَهُ يَسَارَةً

٣١١. بَيْتَ الْإِلَهِ بَعْدَهَا يَطُوفُ

سَبْعًا مِنَ الْأَسْوَدِ وَالْمَعْرُوفِ

٣١٢. مِنْ خَارِجِ الْكَعْبَةِ لَا مِنْ دَاخِلِ

فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِعْلُ الْفَاعِلِ



فصل في فروض السعي

٣١٣. فُرُوضُ سَعْيٍ مِنْهُ يَبْدَأُ بِالصَّفَا

فِي الْأُولَى لَكِنْ بَعْدَ أَنْ يَطَّوَّفَا

٣١٤. لِلرُّكْنِ وَالْقُدُومِ مَا تَخَلَّلَهُ

وُقُوفُهُ بَيْنَهُمَا إِنْ فَعَلَهُ



فصل للحج تحلان

٣١٥. لِحَجِّ فِي الْأَصْلِ تَحْلَانِ

بِاثْنَيْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ فَائِنَانِ

٣١٦. طَوَافُهُ أَوْ حَلْقُهُ وَرَعْبَهُ

أَوْ رَمِيهِ الْجَمْرَةَ يَعْنِي: الْعَقْبَهُ

٣١٧. فَبِالْآخِرِ يَحْضُلُ الثَّانِي وَفِي

ذِيكَ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ لَمْ يَفِ



فصل في محرمات الإحرام

٣١٨. وَحَرَّمَوَالْمُحْرِمِ مِنْ سِثْرِ

لرأسه والطيب أو للشعر

٣١٩. يُدْهَنُ وَالْمَخِيْطُ لِلرِّجَالِ

فلا يجوز لبسه بحال



٣٢٠. وَأَمْرًا تَلْبِسُ قُفَّازِينَ
قَلْتُ: وَجَارَ اللَّبْسُ لِلنَّعْلِينَ
٣٢١. وَالْمَنْعُ مِنْ إِزَالَةِ اللَّظْفِرِ
وَالصَّيْدِ وَالْجِمَاعِ وَلِيُكْفِّرَ
٣٢٢. بِشَاةٍ أَوْ إِطْعَامٍ أَوْ صِيَامٍ
أَوْ فِدْيَةٍ فِي الصَّيْدِ مِنْ أَنْعَامٍ
٣٢٣. وَلَيْسَ مِنْهُ حَرَمُ الْمَدِينَةِ
وَشَجَرٌ لَوْلَمْ تَكُنْ مَأْذُونَهُ
٣٢٤. وَإِنْ يَكُنْ فِي الْعُمَرَةِ الْجِمَاعُ
يَفْسُدُ فِيهِ نَظْقَ الْإِجْمَاعِ
٣٢٥. وَيَلْزَمُ الْإِتْمَامُ وَالْحَجَّ بَدَا
قَبْلَ تَحْلُلٍ وَكَانَ عَامِدَا
٣٢٦. وَكَانَ مُخْتَارًا وَعَالِمًا بِهِ
يَفْسُدُ حَجُّهُ وَلَمْ يَشْتَبِهِ



٣٢٧. أَنْ يُمِضِيَ الْحَجَّ مَعَ الْكَفَّارَةِ

مُرْتَبَاتٍ شَرَعْنَا الْمُخْتَارَةَ

٣٢٨. بَدَنَهُ بِقَرَّةٍ سَبْعُ شِيَاهُ

ثُمَّ طِعَامٍ وَبِقِيمَةٍ تَرَاهُ

٣٢٩. كَالأُولَى أَوْ صِيَامُهُ بِعَدَدِ

أَمْدَادِ الْأَطْعَامِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ



فصل في شروط البيع والنكاح

٣٣٠. وَمَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ أَوْ

سِوَاهُمَا عَلَيْهِ بِالْعِلْمِ رَأُوا

٣٣١. مِنَ الشُّرُوطِ وَمِنَ الْكَيْفِيَّةِ

فَالشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ لَدَى الْبَرِيَّةِ



٣٣٢. إِيْجَابُ بَائِعٍ وَفِي قَبُولِ
مُشْتَرِيٍّ لِلْبَيْعِ عَلَى التَّفْصِيلِ
٣٣٣. وَالْعَاقِدَانِ كَانَا عَاقِلَيْنِ
وَبَالِغَيْنِ غَيْرِ مُضْطَرَّيْنِ
٣٣٤. بَلْ كَانُوا مُخْتَارَيْنِ أَهْلَ رُشْدٍ
وَمَا يُبَاعُ شَرْطُهُ مِنْ بَعْدِ
٣٣٥. يَكُونُ طَاهِرًا وَمِمَّا يُمَكِّنُ
تَطْهِيرُهُ بِالْغُسْلِ حَيْثُ يَبِينُ
٣٣٦. مُنْتَفِعًا بِهِ وَمَقْدُورًا عَلَى
تَسْلِيمِهِ لِلْمُشْتَرِيِّ إِنْ حَصَلَ
٣٣٧. بَيْعٌ وَفِي مِلْكِ الَّذِي يَبِيعُ أَوْ
لَهُ وَوَلَايَةِ عَلَيْهِ قَدْ حَاكَمَا
٣٣٨. أَوْ وَكَّلُوهُ ثُمَّ عِنْدَ ذَيْنِ
بِوَصْفِهِ وَقَدْرِهِ وَالْعَيْنِ



٣٣٩. يُعَلِّمُ فَالْبَيْعُ لِثَوْبَيْنِ امْتَنَعَ
وَلَا بِمِلِّهِ طَعَامًا إِنْ وَقَعَ



فصل في البيع الربوي

٣٤٠. بَيْعُ طَعَامٍ إِنْ بَجِّنِسِهِ وَجَبَ
أَوْ فِضَّةً بِمِثْلِهَا أَوْ الذَّهَبَ
٣٤١. بَجِّنِسِهِ التَّقَابُضُ مِنْ قَبْلِ أَنْ
يَكُونَ الْاِفْتِرَاقُ وَالْمِثْلُ يَبِينُ
٣٤٢. بِالْكَيْلِ إِنْ كَيْلَ أَوْ الْوَزْنِ إِذَا
يُوزَنُ أَوْ إِذَا اخْتَلَفَ أُخِذَ
٣٤٣. بِالْقَبْضِ وَالْحُلُولِ لَا الْمُمَاثَلَةَ
يَشْتَرِطُونَ هَهُنَا كَيْ يَقْبَلَهُ



فصل في الخيار

٣٤٤. خِيَارٌ مَجْلِسٍ عَلَى جَمِيعٍ

أَصْنَافٍ بَيْعٍ كَانَ مِنْ مَبِيعٍ

٣٤٥. وَقَطْعُهُ يَكُونُ بِالتَّخَايُرِ

مِنْ ذَيْنِ لَا مِنْ وَاحِدٍ عَنِ آخِرِ

٣٤٦. وَالثَّانِي مِنْ هَذَيْنِ فِي تَفْرِيقِ

أَبْدَانِهِمْ قَطْعًا عَلَى التَّحْقُقِ

٣٤٧. وَجَازَ لِثَلَاثِينَ أَوْ لِأَحَدٍ

خِيَارُهُ ثَلَاثَةً فِي الْعَدَدِ

٣٤٨. أَوْ الْأَقْلَ مِنْهَا إِلَّا إِنْ شَرَطَ

فِي مَجْلِسٍ قَبْضًا وَقَدْ حُصَّ فَقَطْ

٣٤٩. بِعِوَضٍ وَبِيعِهِ الطَّعَامَا

بِالْمِثْلِ وَالتَّقَدُّ وَحَيْثُ رَامَا



٣٥٠. عَيْبًا عَلَى الْفَوْرِ يَرُدُّهُ وَلَا
يَجُوزُ بَيْعُهُ الْمَبِيعَ مَا خَلَا
٣٥١. إِنْ كَانَ قَابِضًا وَبِيعَ حَاضِرٍ
لِلْبَادِي إِنْ يَحْتَاجُ فِي الْحَوَاضِرِ
٣٥٢. وَفِي التَّلْقِي عِنْدَ جَهْلِ الْقَوْمِ
قِيمَتُهُ وَالسَّوْمُ فَوْقَ السَّوْمِ
٣٥٣. بَغَيْرِ إِذْنِهِ وَبِيعَ وَشَرَا
عَلَى أَخِيهِ لَوْ بِصِحَّةٍ جَرَا
٣٥٤. وَالتَّجَشُّسُ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ
لَا أَنَّهُ يَرْغَبُ فِي الشَّرَا إِذْنُ
٣٥٥. وَهَكَذَا التَّفْرِيقُ مِمَّا حَرَّمَهُ
لِوَالِدٍ عَنِ عَيْنِ أُمَّهِ الْأُمَّةِ
٣٥٦. وَلَمْ يُمَيِّزْ بَعْدُ فِي الْمَوْصُوفِ
وَهَهُنَا نَسَائِمُ الْوَرِيفِ



٣٥٧. قَدْ انْقَضَتْ بِأَوْجَزِ الْكَلَامِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْخِتَامِ

٣٥٨. حَمْدًا كَثِيرًا لَيْسَ يُحْصَى عَدُّهُ

وَلَا يُحَدُّ فِي الْوُجُودِ حَدُّهُ

٣٥٩. وَإِنِّي أَسْأَلُ مَنْ قَرَأَهُ

أَوْ كَانَ مُعْجَبًا بِمُحْتَوَاهُ

٣٦٠. دَعْوَةَ رَبِّي وَاهِبِ الْجَنَانِ

بِالْعَفْوِ عَنِ أُمِّي وَبِالْغُفْرَانِ





الفهرس

- ٣ الإهداء ■
- ٤ المقدمة ■
- ٥ فصل : في معتمد الفتوى في المذهب ■
- ٨ باب الطهارة ■
- ٨ فصل : في فروض الوضوء وسننه ■
- ١٠ فصل : في نواقض الوضوء ■
- ١١ فصل : فيما يحرم على المحدث ■
- ١٢ فصل : في آداب الخلاء ■
- ١٣ فصل : في الغسل ■
- ١٤ فصل : في شروط الطهارة من الحدثين ■
- ١٦ فصل فيما ينجس الماء ■
- ١٧ فصل في حكم الماء إذا وقعت فيه نجاسة ■
- ١٨ فصل في النجاسات ■
- ٢٠ فصل فيما يطهر وما لا يطهر ■
- ٢٢ فصل : في التيمم ■
- ٢٣ فصل في فروض التيمم وشروطه ■
- ٢٥ فصل : الحيض والنفس وما يحرم بهما ■
- ٢٦ باب الصلاة ■



- ٣٠..... فصل في من تجب عليه الصلاة ■
- ٣٢..... فصل : شروط وفروض وسنن الصلاة ■
- ٣٤..... فصل ■
- ٣٥..... فصل ■
- ٣٧..... فصل في مبطلات الصلاة ■
- ٣٨..... فصل في سجود السهو ■
- ٣٩..... فصل : في مَنْ تَبَطَّلُ الصَّلَاةُ خَلْفَهُ ■
- ٤٠..... فصل في شروط الجماعة ■
- ٤١..... فصل : في قصر الصلاة للمسافر ■
- ٤٢..... فصل في الجمع للمسافر ■
- ٤٣..... فصل في من تجب عليه الجمعة وشروطها ، وأركان الخطبتين ■
- ٤٥..... فصل في تجهيز الميت ■
- ٤٦..... فصل في صلاة الجنازة ■
- ٤٦..... فصل في كيفية الدفن ■
- ٤٧..... باب الزكاة ■
- ٥٢..... فصل : في زكاة الفطر ■
- ٥٤..... باب الصيام ■
- ٥٥..... فصل في شروط وجوب الصوم ■
- ٥٧..... فصل : في الاعتكاف ■



نَسَائِمُ الْوَرِيفِ نَظْمُ الْمُخْتَصِرِ اللَّطِيفِ



- باب الحج ٥٧
- فصل في فروض الطواف ٦٠
- فصل في فروض السعي ٦٠
- فصل للحج تحللان ٦١
- فصل في محرّمات الإحرام ٦١
- فصل في شروط البيع والنكاح ٦٣
- فصل في البيع الربوي ٦٥
- فصل في الخِيَار ٦٦
- الفهرس ٦٩



التصميم الداخلي للكتاب

Tharwat Sultan@yahoo.com

Tharwat Sultan

للتواصل: 00201019530152